الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

8 **ربيع أول** 1438 –7 **ديسمبر** 2016

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان"	2
هيئة حقوق الإنسان	4
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	7

تعنيف الأطفال.. إنه جرس إنذار.. يا مها المنيف

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 8 ربيع أول 1438هـ - 7 ديسمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1553087

محمد الوعيل

يظلّ غريباً جداً، أن تنتشر بين حين وآخر على مواقع التواصل الاجتماعي ظاهرة مؤلمة وسلبية، تتلخص في تصوير مقاطع فيديو لتعنيف آباء أو أمهات لأبنائهم جسدياً أو معنوياً ونشرها على الملأ في حالة مفزعة من التباهي المرضية بالعقاب أو الانتقام.

وعدا أن تصرفاً مثل هذا، يُعد انتهاكاً قانونياً لحق من حقوق الطفل، دينياً أو أخلاقياً على الأقل، إلا أن الإقدام على هذا السلوك المشين وغير المسؤول يؤثر على نفسية الطفل ويفقده الثقة والاحترام الداخلي، وفي الأخير يستنسخ لنا جيلاً مهزوزاً ومعقداً.

صحيح أن لدينا نظام حماية الطفل الصادر بمرسوم ملكي رقم (م/١٤)؛ ويهدف "لحماية الطفل من كل أشكال الإيذاء والإهمال ومظاهرهما التي قد يتعرض لها في البيئة المحيطة به".. ومع ذلك، فإن حالات الاعتداء البدني وممارسة العنف على الأطفال في تزايد متناقض.

وربما يكون ما كشفته المديرة التنفيذية لبرنامج الأمان الأسري الوطني، مها المنيف، قبل أشهر، من أن "السجل الوطني لحالات إساءة معاملة وإهمال الأطفال بالقطاع الصحي، يسجل زيادة تقارب الضعف في عدد حالات العنف ضد الأطفال، في كل عام مقارنة بالعام الذي يسبقه"، جرس إنذار خطير علينا التعامل معه بجدية قبل أن يستفحل، بالتزامن مع دراسة حقوقية، مطلع العام **2016**، أشارت إلى انتشار العنف الأسري بنسبة 48% للأطفال، إضافة إلى وجود حالات أخرى تتفاوت نسبها تصل لمراكز الشرطة، ومكاتب المتابعة الاجتماعية، أو بإبلاغ أحد الوالدين.

وتتفق هذه الأرقام، مع تقرير رسمي صدر لوحدة الحماية الاجتماعية بمنطقة الرياض، رصد 1380 حالة عنف وإيذاء أسري لـ1042 أنثى، مقابل 338 ذكراً، من فئات عمرية متفاوتة بين شهر و80 سنة في عام 2015 فقط، وتعاونت أكثر من عشر جهات مع وحدة الحماية الاجتماعية في 917 بلاغاً، بينها 28 بلاغاً تم التعاون بشأنها مع المحاكم.. مع العلم بأنه توجد لدينا 41 من مراكز حماية الأطفال، في جميع مناطق المملكة، وتتركز في القطاعات الصحية المختلفة.

يدعم كل ذلك، ما سجلته تقارير جمعية حقوق الإنسان السعودية عام 2015، من ارتفاع في عدد قضايا العنف ضد الأطفال في العام 2014، بنسبة تتجاوز 10%، وكانت أغلب حالات الاعتداء جسدية وجنسية.. أتهم بغالبيتها آباء بسبب ما اعتبرته "سوء الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية والنفسية، وتفكك بعض الأسر وطلاق الوالدين أيضاً". وكان غريباً أن يرى تقرير الجمعية "أن إعادة تصنيف قضايا العنف ضد الأطفال كجريمة مستقلة، تسبب في ارتفاعها بهذا الشكل" الذي أرجعته إلى تطوير عمليات الرصد التي لم تعد تتوقف على البلاغات، وارتفاع تأثير الإعلام، خاصة مواقع التواصل الاجتماعي لكشف قضايا الاعتداء.. دون أن تنسى أيضاً أن الأرقام المعلنة هي فقط للأطفال الذين تقدم أقاربهم وذووهم بطلب للجمعية للتدخل، فيما تبلغ الحالات غير المعلنة أضعاف ذلك الرقم.

حسب ما سبق، فإن جيلنا المقبل في خطر، ما لم يحدث ردع تشريعي وقانوني يوقف هذا العبث والفوضى، مستقبلنا على المحك.. ولا يكفي التغريم أو السجن حسب البند 159 من لائحة الإجراءات الجزائية، بل يُفترض ما هو أشد، وهو إسقاط الولاية عن المتسبب، فماذا ننتظر؟

الوزير الطريفي.. شكراً

لن أتحدث عن نجاح مؤتمر الأدباء السعوديين الأخير وما حققه من نجاح، ولكن الخطوة المتميزة الأخرى تلك اللفتة التي طلب معالي الوزير تنفيذها ..وهي إقامة ندوات تكريم للأنصاري والبدلي والعسكر.. فهؤلاء الرواد يستحقون من الوطن المزيد والمزيد.. بقي أن الأمر أسند لرجل هو الآخر فارس من رجال الفكر والأدب الأستاذ محمد السيف وهذا ما جعلنا نصفق لهذا التكريم.

3

حقوق الإنسان في الصحافة

مجلس الشورى شرف الاختيار وأمانة التكليف

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 8 ربيع أول 1438هـ - 7 ديسمبر 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=32657

هادي اليامي

السلطة التشريعية ليست كيانا للمعارضة، بل هي اليد الأخرى للحكومة، فالسلطة التنفيذية تمارس العمل على أرض الواقع، والتشريعية تتولى التقويم والتوجيه وتحديد الخطوط العريضة

مرة أخرى يطوقني هذا البلد العظيم بتكريمه، ويتيح لي شرف خدمته في موقع جديد، فبعد أن بذلت خلال السنوات الماضية جهودا متواضعة لخدمته في مجال حقوق الإنسان، بحكم عضويتي في مجلس هيئة حقوق الإنسان ورئاستي للجنة حقوق الإنسان العربية، ها هي الفرصة تتاح لي مرة أخرى لتقديم ما بالوسع في المجال التشريعي، عبر نافذة مجلس الشورى.

ورغم غبطتي بالثقة الملكية الكريمة، التي ملأتني إحساسا بالفخر، إلا أن الهواجس والمخاوف تملكتني، بسبب عِظَم المسؤولية وأمانة التكليف، لاسيما أن أعمال المجلس ترتبط مباشرة بمصالح المواطنين وهمومهم وتطلعاتهم ورغبتهم في الحصول على مستقبل أفضل، فأن تكون صوتا معبرا عن أحلام الأطفال، وآمال الشباب، ومشاكل المرأة، ومعاناة المرضى، ومكلفا بإيصال أصواتهم للمسؤولين، والعمل على تحويل مطالبهم إلى واقع معاش، هو أمانة عظيمة ومسؤولية جسيمة .خليط من الفرح والتوجس انتابني، بعد أن تلقيت نبأ التكليف، ودارت في رأسي العديد من الأفكار. للوهلة الأولى شعرت بالفرح أن أكون من ضمن الذين تراهم القيادة الرشيدة أهلا لتولي هذه المسؤولية الكبيرة، وأن يظن بي ولاة الأمر خيرا، ولكن ما لبث الخوف أن تسلل إلى قلبي، فبلادنا شاسعة الأطراف، وسكانها بالملايين، وتطلعات قادتها وشعبها تلامس سقف السماء، فليس من السهل أن أكون ضمن المسؤولين عن كل هذا، وكيف أسامح نفسي إن شعرت يوما بأنني قصَّرت في أداء هذه المهام، لكني ما لبثت أن عقدت العزم على التوكل بالله، والاعتماد عليه والتوجه إليه سبحانه وتعالى في كل النوايا والأفعال.

راجعت مسيرة المجلس الموقر، منذ تكوينه في عهد الملك المؤسس، عبدالعزيز بن عبدالرحمن –يرحمه الله – في التاسع من محرم عام 1364، وحتى إعادة تشكيله على أسس جديدة، في عهد المغفور له الملك فهد، في 27 شعبان 1412، ورغم علمي السابق بطريقة عمله وسيرته وإنجازاته، إلا أن المراقب عن بعد كما يقولون ليس كمن يشارك ويعايش الواقع، فركزت على متابعة كافة المراحل التي مر بها المجلس، وتابعت مراحل تطوره، وقارنت إنجازاته بما أعلمه عن مجالس تشريعية مماثلة في بعض دولنا العربية، ووجدت أنه حقق العديد من القفزات التطويرية، وشهدت محطاته تحقيق الكثير من الإنجازات، التي ما كنا نستطيع الوصول إليها لولا توفيق الله سبحانه وتعالى، ثم جهد أعضائه، الذين يدركون تماما ما تمتاز به بلادنا من خصائص مجتمعية فريدة،

ورغم العوائق التي واجهها في البداية، والصعوبات التي اعترضت طريقه، ربما بسبب عدم إدراك بعض أعضاء المجلس لمهامهم، وغياب الثقافة البرلمانية، لدرجة أن بعضهم كان يتبنى تحقيق مطالب وأهداف لم يرد ذكرها ضمن قائمة صلاحيات أعضاء المجلس، إلا أن تلك المظاهر سرعان ما بدأت في التلاشي، ووصل الأعضاء إلى مراحل من النضج مكنتهم من معرفة أدوارهم، كل ذلك في إطار الدوران الطبيعي لحركة التقدم والتطور. مما يمتاز به مجلس الشورى السعودي عدم وجود متلازمة التعارض مع السلطة التنفيذية لدى أعضائه، ففي بعض الدول العربية والآسيوية، يشعر كثير من النواب أن مهمتهم في الأصل تكمن في معاداة الوزراء وانتقاد قراراتهم والبحث عن مواطن إخفاقاتهم، والتربص بالأخطاء وتضخيمها، ويتصورون أن وجود أجواء توافقية يعني فشلهم في أداء مهامهم، وهذا مفهوم مظلم، لأن السلطة التشريعية ليست كيانا للمعارضة، بل هي اليد الأخرى للحكومة، فالسلطة التنفيذية، تمارس العمل على أرض الواقع، والتشريعية تتولى التقويم والتوجيه وتحديد الخطوط العريضة، وإذا لم تكتمل الصورة على هذا النهج، فإن الحكومات

تكون عرضة للفشل والإخفاق.
كذلك اكتسب مجلس الشورى، الذي يتوافق في تكوينه وآلية عمله مع طبيعة مجتمعنا السعودي، وثقافة أبنائه، أهمية كبرى خلال الفترة الماضية من سنوات عمله، فقد أثبت أعضاء المجلس وقيادته حرصهم على التعبير عن رغبات الشعب، ومراقبة أداء الوزراء والمسؤولين، وصياغة القوانين، بما يكفل المصالح العامة، ويحقق الآمال المطلوبة. فالسلطة التشريعية في كل دول العالم لا تقل أهمية عن نظيرتها التنفيذية، فهي التي تعبِّر عن توجهات الرأي العام، إضافة إلى قيامها بدور الرقيب على مؤسسات الدولة وأجهزتها التنفيذية، وتقويم المعوج وتوجيه المخطئ ومعاقبة المقصِّر. ومما هدأ الهواجس في داخلي ثقتي التامة في أن قيادة المجلس سوف تسهِّل علي وبقية الزملاء والزميلات من الكوكبة الجديدة التي تتشرف للمرة الأولى بالعمل تحت قبة المجلس، وتساعد الأعضاء على أداء أعمالهم، بما تتمتع به من حكمة وروية ونظرة ثاقبة، ورغبة أصيلة في تطور أعمال هذا المجلس بشكل منهجي بما يسمح له أداء أدوار أكثر وصلاحيات أوسع تتسق في المجال مع تطور العمل الحكومي والفكر الإداري والرقابي على وجه الخصوص .
ويبقى العمل في المجلس الموقر تجربة جديدة، سنخوضها بكل ما أوتينا من قوة، وسنسعى بحول الله وقوته إلى أن نكون على قدر ثقة ولاة أمرنا وتطلعات مواطنينا، سننقل همومهم ونتحدث بألسنتهم، ونحاول إيصال أصواتهم والتعبير عن تطلعاتهم، فإن أصبنا فمن الله وإن أخفقنا فمن أنفسنا والشيطان.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

«العمل» تطلق برنامجاً للرعاية الصحية المنزلية للمسنين وذوي الإعاقة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 8 ربيع أول 1438هـ - 7 ديسمبر 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/18932333

الرياض - «الحياة»
أرست وزارة العمل والتنمية الاجتماعية ممثلة في وكالة الوزارة للرعاية الاجتماعية والأسرة تنفيذ مشروع برنامج الرعاية الصحية التأهيلية المنزلية لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة على ثلاثة متعهدين بدءاً من 1 **2016 - 12** - ولمدة 24 شهراً بقيمة إجمالية تجاوزت 82 مليون ريال.
ونقلت «وكالة الأنباء السعودية» (واس) عن وكيل الوزارة للرعاية الاجتماعية عبدالحكيم الشهراني، أن البرنامج يقدم خدماته إلى كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة الموجودين في محيطهم الأسري، بخاصة الذين يعانون من الإعاقة الجسدية الشديدة بجميع أنواعها، مثل الشلل الرباعي أو الثلاثي والشلل النصفي أو الشقي والضعف الرباعي أو الثلاثي، سواءً كانت هذه الإعاقة لوحدها أم ترافقت معها إعاقات أخرى، مشيراً إلى أن البرنامج يقدم خدماته في 19 مدينة بالمملكة يباشرها 72 فريقاً طبياً مختصاً من الجنسين.
وأضاف أن الفريق يضم مختلف الاختصاصات الصحية (طبيب، أخصائي، علاج طبيعي، تمريض، أخصائي اجتماعي، أخصائي نفسي)، ومن المتوقع أن ينفذ البرنامج أكثر من 100 ألف زيارة ميدانية خلال مدة العقد.

جمعية عزم ببريدة تنظم فعالياتها بمناسبة اليوم العالمي للإعاقة 2016

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 8 ربيع أول 1438هـ - 7 ديسمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1553066

بريدة ــ خالد المقيطيب
دشن نائب مدير عام فرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بالقصيم أحمد المطوع اليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة 2016م، والذي أقيم في مجمع العثيم مول ببريدة، بحضور مساعد المدير العام للتنمية الاجتماعية مدير مركز التنمية الاجتماعية ببريدة خالد المنصور، ومدير إدارة التربية الخاصة بالإدارة العامة للتعليم بالقصيم ناصر العقيل.
وأفاد المدير الفني لجمعية ذوي الإعاقة ببريدة عمر الحسينان، أن الفعاليات يشارك فيها عدد من الإدارات والمراكز والأندية المختصة للتعريف بالخدمات التأهيلية والتعليمية التي تقدمها الجهات المشاركة في هذه الفعاليات، وذلك على مدار ثلاثة أيام يتم فيها تقديم التوعية والاستشارات من قبل مختصين، وتعرف الزوار على أنواع الإعانات والأجهزة التعويضية والوسائل المساعدة والسيارات والخدمات التي تقدمها وزارة العمل والتنمية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة، وتأتي ضمن الجهود الكبيرة التي تقدمها الدولة لذوي الإعاقة.

خادم الحرمين: الطائفية أنتجت الإرهاب في بعض بلداننا العربية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 8 ربيع أول 1438هـ - 7 ديسمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1552970

متابعة الرياض الإلكتروني

ألقى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ـ حفظه الله ـ الكلمة التالية في القمة السابعة والثلاثين للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية برئاسة جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين:

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ، وعلى آله وصحبه أجمعين

صاحب الجلالة الأخ العزيز الملك حمد بن عيسى آل خليفة

ملك مملكة البحرين الشقيقة

إخواني أصحاب السمو

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

يسرني في مستهل هذه القمة أن أتقدم لأخي جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة وحكومة وشعب مملكة البحرين الشقيقة بوافر التقدير وعظيم الامتنان على ما لقيناه من حسن الاستقبال وكرم الضيافة ، متمنياً لأخي جلالة الملك حمد كل التوفيق والسداد خلال ترؤسه لأعمال هذه الدورة ، مبدياً ارتياحي لما قامت به الأجهزة المختصة في مجلسنا من عمل جادٍ خلال العام المنصرم وفق الآليات التي أقرها المجلس ، والتي تهدف إلى الارتقاء بمستوى التعاون والتنسيق ، ومن ضمنها قرار إنشاء هيئة الشؤون الاقتصادية والتنموية التي باشرت أعمالها مؤخراً تعزيزاً للعمل المشترك في المجالات الاقتصادية والتنموية.

إخواني الأعزاء:

لا يخفى على الجميع ما تمر به منطقتنا من ظروف بالغة التعقيد ، وما تواجهه من أزمات تتطلب منا جميعاً العمل سوياً لمواجهتها والتعامل معها بروح المسؤولية والعزم ، وتكثيف الجهود لترسيخ دعائم الأمن والاستقرار لمنطقتنا ، والنماء والازدهار لدولنا وشعوبنا.

إن الواقع المؤلم الذي تعيشه بعض من بلداننا العربية ، من إرهاب وصراعات داخلية وسفك للدماء هو نتيجة حتمية للتحالف بين الإرهاب والطائفية والتدخلات السافرة ، مما أدى إلى زعزعة الأمن والاستقرار فيها.

فبالنسبة للأوضاع في اليمن الشقيق ، ما زالت الجهود مستمرة لإنهاء الصراع الدائر هناك بما يحقق لليمن الأمن والاستقرار تحت قيادة حكومته الشرعية ، ووفقاً لمضامين المبادرة الخليجية ، ونتائج مؤتمر الحوار الوطني ، وقرار مجلس الأمن رقم (2216) ، مشيدين بمساعي مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة.

وفي سوريا يؤلمنا جميعاً ما وصلت إليه تداعيات الأزمة هناك ، وما يعانيه الشعب السوري الشقيق من قتل وتشريد ، مما يحتم على المجتمع الدولي تكثيف الجهود لايقاف نزيف الدم ، وإيجاد حل سياسي يضمن تحقيق الأمن والاستقرار ، وحفظ وحدة وسلامة الأراضي السورية.

إخواني الأعزاء:

على الرغم مما حققه المجلس من إنجازات مهمة ، إلاّ أننا نتطلع إلى مستقبل أفضل يحقق فيه الإنسان الخليجي تطلعاته نحو مزيد من الرفاه والعيش الكريم ، ويعزز مسيرة المجلس في الساحتين الاقليمية والدولية من خلال سياسة خارجية فعالة تحقق الأمن والاستقرار للمنطقة ، وتدعم السلام الإقليمي والدولي.

وفي الختام أتمنى لأخي جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة التوفيق والسداد خلال ترؤسه لأعمال هذه الدورة.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الربيعة: هناك نقص في الخدمات الصحية بالمنطقة ونعمل على سده وتطويرها

توقيع عقد لتهيئة وإعادة افتتاح مستشفى جازان خلال شهرين

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 8 ربيع أول 1438هـ - 7 ديسمبر 2016م
http://www.al-madina.com/node/711693

علي خواجي - جازان - علي مدخلي - صامطة
أكد وزير الصحة الدكتور توفيق الربيعة في حديث خص به «المدينة» أنه تم خلال الفترة الماضية إعادة دراسة هندسية لمبنى مستشفى جازان بالكامل مع أخذ وسائل السلامة، والآن تم طرحه كمشروع لإعادة تأهيله بالكامل، وقال إنه يتوقع خلال شهرين سيتم توقيع عقده لإعادة تهيئته وافتتاحه مرة أخرى، مشيرا إلى أنه زار المستشفى ووقف على المناطق التي وقع فيها الحريق. لافتا إلى أن هناك نقصا في الخدمات الصحية بجازان وأن الوزارة تعمل على سده والارتقاء بها.
وعن لقائه بسمو الأمير محمد بن ناصر بن عبدالعزيز أمير منطقة جازان قال: اللقاء كان جيداً ناقشنا المشروعات وقد أبدى سموه اهتماماً وحرصاً كبيرين على الارتقاء بالمنطقة وقال إن زيارته للمنطقة تهدف لمتابعة ما تم إنجازه وتسريع إنجاز المشروعات الجاري تنفيذها لأن المنطقة بحاجة لتقديم خدمات مميزة.
إلى ذلك قام وزير الصحة الدكتور توفيق الربيعة بزيارة مستشفى صامطة العام ظهر أمس دشن خلالها قسم الأشعة المقطعية الجديدة بالإضافة إلى وقوفه على بعض المصابين من الجيش اليمني جراء المواجهات مع المليشيات الحوثية في الداخل اليمني والذين تم نقلهم إلى مستشفيات المملكة لعلاجهم كما استمع خلال جولته القصيرة بالمستشفى إلى شكاوى بعض الأهالي حول نقص الأسرة.
وحول شكوى عدد من المرابطين العاملين في مستشفيات الحد الجنوبي بجازان من تأخر صرف مستحقاتهم المالية قال الربيعة: نحن نحرص على إعطاء الحقوق في وقتها لكافة العاملين وإذا كان هنالك تأخر فهو راجع لسوء المتابعة وسنعمل على إعطاء كافة العاملين حقوقهم.
وعن النقص في الخدمات وتعثر بعض المشروعات قال: أنا وكافة زملائي نعمل على توفير كافة الخدمات الطبية في المنطقة. وأضاف: نعم هناك حاجة ونقص في المنطقة ونحن نعمل على سد هذا النقص وتطوير الخدمات الصحية والارتقاء بها. وتابع: حرصنا خلال زيارتنا هذه على إعادة تأهيل مستشفى جازان العام عقب حادثة الحريق التي أصابته.
وأكد الوزير أن هناك عدة مشروعات طبية في المنطقة يجرى تنفيذها كالمستشفى التخصصي سعة 500 سرير والذي بلغت نسبة الإنجاز فيه قرابة 50% وكذلك مستشفى النساء والولادة وهو مشروع متأخر وسنعمل على الاستعجال فيه.
معرباً عن سروره بما رآه من جهد جبار ومتميز يبذله العاملون في مستشفيات الحد الجنوبي على مدار 24 ساعة.
وعن المشروعات الصحية المتعثرة بالمنطقة ومنها مستشفى صامطة العام الجديد سعة 300 سرير أوضح الوزير بأن زيارته للمنطقة كانت من أجل الوقوف على كافة المشروعات الصحية المتعثرة مؤكدا أن الوزارة بصدد وضع خطط لكافة المشكلات الصحية في المنطقة في الفترة المقبلة.
ورداً على سؤال حول ماذا ينتظر المواطن في جازان من وزارة الصحة في القريب العاجل وخاصة عقب الحرائق التي التهمت بعض منشآتها الطبية وبلغت 13 حادث حريق قال لـ«المدينة»: سنسعى بإذن الله إلى تقديم خدمة أفضل والارتقاء

بها وسنقدم كل الدعم لزملائنا في الحد الجنوبي وسنسعى للتوسع في خدماتنا الصحية في المنطقة وافتتاح مستشفيات أكثر لما لجازان من أهمية بالغة نتيجة كثافتها السكانية الكبيرة.

تراحم: لجنة المحامين تسلمت 74 قضية لـ2015

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 8 ربيع أول 1438هـ - 7 ديسمبر 2016م
http://www.al-madina.com/node/711674

عبدالعزيز الغامدي - جدة
تسلمت لجنة المحامين 74 ملف قضيَّة، خلال عام 2015م، منها 43 قضية من نصيب السعوديين -وفقًا للتقرير السنوي للجنة الوطنيَّة لرعاية السجناء والمفرج عنهم، وأسرهم بجدة- وكان عدد القضايا المنظورة 26 قضيَّة، وتمَّ تقديم 200 استشارة قانونيَّة، وعدد القضايا المحفوظة 48 قضيَّة، وقد حفظت لـ5 أسباب، وهي: (اطلاق سراح المسجون - رفض المعاملة - انتهاء المساعدة القانونيَّة -وتمت المساعدة القانونيَّة- وعدم تجاوب الأسر.)
أبرز القضايا
مقاومة رجال الأمن
انتحال صفة رجال الأمن
قضايا حقوق
العقوق
تزوير وترويج مخدرات
قضايا القتل والاختطاف
اعتداء بالضرب
النصب والاحتيال
انتهاك حرمة المنازل
القضايا الأخلاقية

«الأحوال المدنية» تدشن «الاتصال المرئي»

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 8 ربيع أول 1438هـ - 7 ديسمبر 2016م
http://www.okaz.com.sa/article/1513276

أحمد الصائغ (جدة
دشن وكيل وزارة الداخلية للأحوال المدنية ناصر العبدالوهاب أخيرا، خدمة «الاتصال المرئي» مع مدير فرع منطقة مكة المكرمة بندر آل مشيط، التي تتيح لجميع المستفيدين من خدمات الأحوال المدنية التواصل المرئي مع وكيل وزارة الداخلية ومسؤولي القطاع، من خلال مكاتب الأحوال المدنية المنتشرة في مختلف مناطق المملكة.

أهالي الداير لـ «عكاظ» : «مستشفى بني مالك بلا كوادر طبية

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 8 ربيع أول 1438هـ - 7 ديسمبر 2016م
http://www.okaz.com.sa/article/1513245

محمد المالكي (جازان)
يقطع مرضى الفشل الكلوي في محافظة الداير بمنطقة جازان مسافة 300 كم إلى مستشفى صبيا العام لإجراء عملية الغسل البريتوني، خصوصا وأن مستشفى بني مالك العام ليس به مركز للغسل الكلوي، كما أنه يعاني من نقص في الكوادر الطبية.
ووصف عدد من أهالي محافظة الداير بني مالك الخدمات الطبية في المحافظة بـالمتدنية، مؤكدين أن مستشفى بني مالك العام في غرفة الإنعاش .مشددين في الوقت ذاته على ضرورة رفع مستوى كفاءة الخدمات الطبية المقدمة للمرضى.
وكشفت جولة «عكاظ» قصورا في بعض الخدمات الصحية وانعدام الخدمات الأخرى حيث تبدو ردهات المستشفى الذي يبعد بنحو 100 كم شمال شرقي جازان خالية من المراجعين وطواقم الأطباء والممرضين، خصوصا أن معظم العيادات لم تفتتح منذ إنشائه.
وطالب عدد من الأهالي وزير الصحة بضرورة افتتاح عيادات العظام والعيون والمسالك البولية والأنف والأذن والحنجرة والنفسية، وتوفير كوادر مختصة في الأشعة بالإضافة إلى تشغيل المستشفى بكامل طاقته الاستيعابية حتى يستطيعوا معالجة مرضاهم بدلا من قطع مئات الكيلو مترات ذهابا وإيابا إلى مستشفيات جازان وأبها.

قالا إن تضحية الزوجة بحياتها لأجل أبنائها خطأ إستراتيجي

أخصائيان نفسيان: معنِّف المرأة يعاني نقصاً في داخله

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 8 ربيع أول 1438هـ - 7 ديسمبر 2016م
http://www.okaz.com.sa/article/1513304

أروى خشيفاتي (جدة)
من أجل إلقاء الضوء على الجانب النفسي المتعلق بقضية العنف ضد المرأة، استطلعت «عكاظ» آراء عدد من المتخصصين النفسيين، إذ قال المستشار النفسي وخبير تطوير الذات الدكتور علوي عطرجي حول هذا الموضوع: إن السبب الرئيسي في عنف الرجل ضد المرأة من الناحية النفسية هو نقص يعاني منه الرجل يمكن أن يكون بدأ منذ الطفولة، فهو يرى نقص المرأة من خلال نقصه الداخلي، وبالتالي فهو يكمل هذا النقص بإثبات الذات وذلك عن طريق ممارسة العنف على هذه المرأة التي جعلها الله أمانة في رقبته، فيتعامل مع هذه المرأة على أنها جارية له، ليروي النقص الذي يشعر به، والأفكار التي ترى أن
الرجل هو الأساس، وهو صاحب الكلمة النافذة، والعقل الراجح، والرأي السديد، فكل هذه الأفكار والصور والتشبع الذهني والنمطي هي ما تتسبب في ردات الفعل، لافتا إلى أن الرجل في بعض الأحيان قد يعاني من ارتباك داخلي يكون بحاجة إلى تفريغه، ولا يجد من يفرغ ذلك الارتباك عليه سوى أضعف الموجودين حوله وهم الزوجة والأبناء.
وذهب عطرجي إلى أن هنالك سببا آخر لهذا العنف القائم من قبل الرجل ضد المرأة، وهو رؤيته لهذا العنف في مرحلة

الطفولة وتوارثه له، فيصبح يتصرف كما كان والده يتصرف مع والدته .مبينا أن هذا النوع من ردات الفعل لا تكون لدى جميع الرجال، إذ هناك من تكون ردات الفعل لديهم عكسية، فيكون أكثر حناناً واحتراماً، للمرأة سواء أكانت أما أو زوجة أو أبنة.

وأشار المستشار النفسي إلى سبب آخر للعنف ضد المرأة وهو ارتباط الرجل بفتاة لا يرغب بها، أو تم فرضها عليه من قبل الأهل والمجتمع، فهو يقوم بواجباته الزوجية مرغماً، الأمر الذي يجعله يقوم بتفريغ غضبه من أسرته ومجتمعه على هذه الزوجة التي تم فرضها عليه وهو غير مهيأ نفسيا أو ماديا.

ولفت عطرجي إلى أن من أهم أسباب تقبل بعض النساء للعنف تلك الصورة النمطية الموجودة في أذهانهن، فغالبية هؤلاء النساء المعنفات يرضين بالتعنيف لأن أمهاتهن كن يعنفنهن وهن راضيات، وبالتالي يجب على الفتاة أن ترضخ وترضى حين يعنفها زوجها كما كانت تفعل والدتها، ملمحا إلى سبب آخر لذلك وهو أن تكون الأسرة غير مستقرة نفسيا، فتقول الزوجة نار هذا الشخص المتسلط وهو الزوج، ولا الرجوع الى جحيم أسرتي وأهلي، إضافة إلى سبب ثالث وهو عدم قدرتها على الاستقلال المادي، فيكون الزوج بالنسبة لها مصدر أمان مادي، مع وجود سبب لا يقل أهمية وهو تضحية الزوجة بحياتها لأجل أبنائها، وهو خطأ إستراتيجي كبير، فالأبناء سيكبرون ويتفرقون، وتبقى هذه الأم في المعاناة والتعنيف. وشدد عطرجي على أن ضرب المرأة يعني كسرها وإهانتها، مما يؤثر على نفسية الأبناء، ومستواهم الدراسي، فيكون الأبناء «متنمرين» في مدارسهم، حيث يقومون بتطبيق التنمر الذي يشاهدونه لدى والدهم على بقية الناس، كما قد يدفعهم ذلك إلى طريق المخدرات والصحبة السيئة وعدم احترام الأم، بعد أن رأوا الأب يعاملها بعدم احترام.

من جهته، أكد المستشار الأسري الدكتور علي الحناكي أن العنف الأسري بدأ يبرز كظاهرة اجتماعية مما دفع إلى سن أنظمة تحد من هذه المشكلة، وأنشأت المملكة دورا لاستضافة الأطفال والنساء المعنفات ورقما موحدا للإبلاغ عن العنف.

وأضاف الحناكي أن الأخبار تفاجئنا بين وقت وآخر عن وقائع مفزعة للعنف الذي تتعرض له المرأة، وأقسام الطوارئ في المستشفيات شاهدة على هذا النوع من العنف ضد المرأة، لافتا إلى قلة الدراسات والإحصائيات التي تتناول العنف الموجه نحو المرأة وقدمها، الأمر الذي يتطلب تحديث بيانات وإحصائيات العنف بصورة دورية وموثقة للتعرف إلى حجم المشكلة بصورة دقيقة، وكذلك الدواعي والأسباب وهي الأمور المهمة التي تسبق الحلول والمعالجات بدلا من التخمين والارتجال. وأوضح الحناكي أن تعاطي المخدرات والكحول وما يعانيه البعض من اضطرابات في الشخصية ووجود أمراض نفسية وغياب القدوة الجيدة في الطفولة وما عاناه الرجل من قسوة وحرمان في طفولته هي من أسباب ممارسة العنف ضد المرأة، خصوصا إذا كانت من ذوات التمرد والعناد.

تمكين حق الاعتراض بالأحكام المستعجلة

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 8 ربيع أول 1438هـ - 7 ديسمبر 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=286707&CategoryID=5

المدينة المنورة: عبدالعزيز الحربي

شدد رئيس المجلس الأعلى للقضاء، وزير العدل الدكتور وليد الصمعاني، على القضاة بضرورة تدوين ما يصدر عن الدوائر القضائية من أوامر وأحكام مستعجلة في ضبط وإصدار صكوك بالقرارات الصادرة عنهم، وتمكين من تتعلق بهم القرارات من حق الاعتراض.

وأوضح الصمعاني، في تعميم لجميع المحاكم، أنه لوحظ من قبل التفتيش القضائي عدم إكمال بعض القضاة اللوائح التنفيذية لنظام المرافعات الشرعية والاكتفاء بإصدار قرارات في القضايا المستعجلة، والمخاطبات الرسمية دون تمكين من تتعلق بهم تلك القرارات من طرق الاعتراض، وهو مخالف للأنظمة.

من جانبها، أوضحت مصادر عدلية لـ"الوطن" أن القضايا والأوامر المستعجلة تتمثل في دعاوى منع التعرض للحيازة، واستردادها، والمنع من السفر، وطلب الحراسة، والحجز التحفظي.

عملية ختان خاطئة توقف طبيبا وتمنعه من السفر

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 8 ربيع أول 1438هـ - 7 ديسمبر 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=286611&CategoryID=3

نجران: خالد آل فاضل 06-12-2016 11:50 PM

بعد عدد من قضايا الأخطاء الطبية التي راح ضحيتها عدد من الأطفال في منطقة نجران ومن ضمنهم الطفلة "سولاف" والطفلة "ميار"، ظهرت قضية خطأ جديد ضحيته هذه المرة الطفل "سامي"، البالغ من العمر أسبوعين، والذي تعرض لبتر حشفة القضيب وإغلاق مجرى البول، أثناء عملية ختان أشرف عليها أحد الأطباء المقيمين في مستوصف خاص.

بتر الحشفة بعد الختان

أوضح والد الطفل سعيد مسفر آل عوض أنه قرر إجراء عملية الختان لابنه في المجمع الطبي الخاص حيث فتح ملفا وأحيل إلى أخصائي الجراحة وهو طبيب مقيم. وسرد تفاصيل ما حدث يوم الأحد الموافق 27 / 2/ 1438، قائلا إنه حضر وزوجته عملية الختان حيث كان هناك الطبيب وممرضة لمساعدته، فلاحظ سقوط قطعة كبيرة من العضو أثناء الجراحة، ما دفعه لسؤال الطبيب عنها بعدما شك في الأمر. وأضاف: "بدا على الطبيب الارتباك عندما ألححت لمعرفة ما هية القطعة التي سقطت من العضو، فذكر أنها مجرد قطعة لحم متجمع لا فائدة له، وبعد أن أبعدت الطبيب عن ابني ونظرت إليه وجدت أن رأس القضيب قد سقط بالكامل، وبدأ ينزف بشكل كبير، الأمر الذي أخاف زوجتي فأغمي عليها، ما اضطرني لنقلها خارج العيادة، ووضعها في غرفة انتظار النساء، ثم عدت إلى الطبيب وسألته عن الجزء الذي بتره من ابني، وبحثت عنها في ظل عدم تجاوبه معي، فوجدته قد أخفاها تحت ملابس الطفل."

تقرير إدانة

صدر تقرير طبي من مستشفى الولادة والأطفال بنجران نص على "أن الطفل يعاني من جرح في القضيب مع عدم وجود الحشفة وفتحة المجرى البولي لا يمكن رؤيتها، وقد أحضر الأب حشفة القضيب مع الجلد المغطي لها في كأس بلاستيكي وتمت إعادة تثبيت الحشفة، وتصليح مجرى البول، ولا يزال المريض منوما تحت الملاحظة والمتابعة."

وأضاف التقرير معلومات تدين الطبيب الذي أجرى عملية الختان، قائلا "إنه بعد إزالة غرز الخياط، تبين أن الحشفة غير موجودة كليا باستثناء 2 ملم بالجانب الظهري للقضيب مع عدم وجود جزء بالجانب البطني، وتمت إعادة زراعة الحشفة حول قسطرة نيلاتون مقاس 8. كما تم إصلاح مكان البتر وذلك بوضع رتق حول مجرى البول وحول الحشفة المقطوعة وتم رتق مكان الختان."

منع الطبيب من عمليات الختان

صرح المتحدث باسم صحة نجران محمد الصقور لـ"الوطن" أن شكوى المواطن قيدت في المديرية من قبل مركز الاتصال 937 بوزارة الصحة، وأحيلت إلى جهة الاختصاص حيث تم استدعاء والد الطفل لاستكمال المستندات المطلوبة لإكمال اللازم وفقا للإجراءات النظامية المتبعة، وتم تشكيل لجنة من المختصين لبحث ملف القضية والتحقق من سلامة الإجراءات الطبية، في حين استدعي الطبيب المسؤول وأخذ تعهد خطي عليه بإيقاف عمليات الختان وكذلك تأجيل سفره حتى انتهاء القضية، حيث طالبت اللجنة بأخذ مرئيات الطاقم الطبي الذي تعامل مع الحالة في مستشفى الولادة والأطفال بنجران وما زالت التحقيقات جارية حتى الآن.

إهمال ونقص الخدمات

يضيف الأب أن الحشفة جزء حساس في العضو الذكري وأنها هامة جدا لكل رجل، وأنه حاول الحفاظ عليها بعد أن بترها الطبيب بوضعها في كأس بلاستيكي من الماء البارد في ظل عدم وجود أي ثلج في المجمع الطبي، وغياب أي معدات في غرف العمليات لحفظ القطع المبتورة ذات مواصفات تتوافق مع الحالة للحافظ على الرطوبة. وأضاف: "عدت للطبيب وطلبت منه إعادة زراعة القطعة لكن دون جدوى فقط خيط الجرح وترك القطعة في الكأس."

الأب المفجوع على ابنه اضطر بعد ذلك لنقله إلى مستشفى الولادة والأطفال بنجران، دون أن يرافقه أحد من المجمع الخاص، ثم تم استدعاء استشاري للاطلاع على الحالة، حيث قرر إجراء عملية عاجلة لمحاولة زراعة القطعة المبتورة، واستغرقت العملية نحو ساعة ونصف الساعة.

وتابع "أثناء ذلك، تلقيت اتصالا من مركز شرطة الفيصلية يخبرني بوجود شكوى ضدي من الطبيب الذي أجرى عملية الختان اتهمني فيها بمحاولة ضربه وتهديده."
وأضاف: "بعد كل هذه المعاناة، أوضح لي الاستشاري المتابع لحالة ابني أن الجزء المبتور أصبح لونه أسودا وأن احتمال نجاح زراعته بالشكل الصحيح لا يتعدى 10 %"، مطالبا الجهات المعنية بترحيل ابنه إلى أحد المراكز المتخصصة خارج المنطقة لمعالجة ما حدث له.

تضييق الخناق على الفساد

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 8 ربيع أول 1438هـ - 7 ديسمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1553086

عبدالله إبراهيم الكعيد

الأهم من كل ما سيأتي في هذه الحكاية هو وجود إرادة حقيقية وصادقة لمحاصرة الفساد ومطاردته أينما كان، كما فعلنا ونفعل مع الإرهاب ومهربي المخدرات، وحسب مقولة صاحب كتاب سيكولوجية الجماهير جوستاف لوبون "الإرادة الضعيفة تُترجم بأقوال، والقويّة بأفعال" يعني لا بُكا ينفع ولا شكوى تفيد، بل فعل وفعل فقط.
اسمحوا لي في البدء أن أضرب لكم مثلاً ربما يبدو ظاهرياً كأسلوب مُعلّم الصفوف الابتدائية حينما يُبسّط الحكاية على المفاهيم فأقول: لو كان هناك طرائد صيد متعددة تتراءى في نظر الصياد قطعاً سيُعجزه مطاردتها جميعاً في آن حتى لو رغِبَ وتحمّس، لكن لو ركّز جهده على مطاردة إحداها لأمكنه اصطيادها.
ربما هذا هو حالنا في حكاية مكافحة الفساد.
فالفساد أيّاً كانت فصيلته مثل الطرائد التي تتقافز على مساحات بلادنا الشاسعة، والصياد ليس "شمساً شارزه" كي يكشفها ويقبض عليها مع أذانيها كالأرانب.
من هُنا أرى جمع شتات المواقع التي تكثر حولها شكوك الفساد في موقع واحد يمكن متابعته عن قرب بتضييق الدائرة الكبيرة.
مشروعات إنشاء المباني الحكومية صغيرها وكبيرها كأشغال.
تأجير المباني القائمة للدوائر الحكومية كوسيط عقاري.
تأمين الأجهزة والآلات والأثاث والمركبات والمحروقات وخلافها كتموين.
شق الطرق وإنشاء الحدائق والمعامل والمصانع الحكومية كمنافع عامة.
كل هذه المسارات متناثرة في الأجهزة الحكومية والقطاعات الرسمية وعددها بالمئات، ففي كل وزارة وهيئة حكومية وفروعها في المناطق الإدارية قطاع هندسي لترسية مقاولات إنشاء المباني ومتابعة تنفيذها.
وفي كل وزارة وفروعها قطاعات للتأمين والتموين واستئجار المباني.
وفي كل وزارة وهيئة حكومية قطاع للتوظيف والترقيات واستحداث الوظائف.
يعني تقوم تلك الأجهزة الحكومية بأعمالها التخصصية المنوطة بها، بالإضافة إلى أعمال ليست من اختصاصاتها كالتي ألمحت إليها أعلاه.
لتضييق الدائرة ما المانع من إنشاء لا أقول وزارة حتى يقولون (صعبة) بل هيئة عامة مُرتبطة مباشرة برئيس مجلس الوزراء (الملك) تُعنى بشؤون الأشغال العامة والتموين يُنقل إليها جميع الأجهزة والقطاعات الهندسية وإدارات التموين واستئجار المباني وتخضع كل أجهزتها وإداراتها وقراراتها للتفتيش المستمر دون عوائق من قبل "نزاهة."
أضحى تضييق الخناق على الفساد مطلباً وهدفاً.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

اللجان القضائية إلى أين؟

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 8 ربيع أول 1438هـ - 7 ديسمبر 2016م
https://www.aleqt.com/2016/12/07/article_1108332.html

د. أسامة بن سعيد القحطاني

وصل عدد اللجان شبه القضائية لدينا إلى أكثر من 100 لجنة، غالبية هذه اللجان مستقلة عن القضاءين العام والإداري ولا تخضع حتى إلى استئنافه ولا إلى المحاكم العليا فيهما، وبعضها لا يخضع بشكل كامل حتى إلى نظام المرافعات الشرعية، النظام الإجرائي الذي ينظم أصول المرافعات في المحاكم، فهل هذه الحالة صحية؟ والسؤال الأهم لماذا اضطررنا لها؟ وما الحل؟

أما التساؤل الأول عن صحة الوضع؛ الحقيقة إن وجود اللجان شبه القضائية قائم حتى في الدول المتقدمة، خاصة في بعض التخصصات المعقدة التي تحتاج إلى مهارات معينة تختلف عن الحاجة التقليدية لتأهيل القضاة والمحاكم، ولكن هل هذا مماثل لما يحصل لدينا؟ الجواب بالتأكيد لا. حيث إن القضاء المالي بأكمله لا يخضع للمحاكم التقليدية، إضافة إلى القضاء العمالي حتى الآن، الأمر الذي لا يحصل غالبا .

أساس المشكلة لدينا هو وجود مدرستين متنافستين في الميدان؛ هما المدرسة القانونية ومدرسة الشرعيين، وهي تبدأ أساسا من صفوف الدراسة في الجامعات بين كليات الشريعة وكليات القانون المتصارعتين .

والسؤال الآن هو لماذا اضطررنا لهذا الوضع؟ هناك عدد من الأسباب المعقدة حول الموضوع، ولكن السبب الجوهري هو الموقف القديم الرافض للقانون والتقنين، حيث إن المجالات الحساسة ذات التأثير المالي والاقتصادي في الدولة تحتاج إلى تأهيل مختلف تماما عن التأهيل المعتمد في القضاء التقليدي لدينا كونها لا تشترط التأهيل القانوني، إضافة إلى عدم اعتمادها على آليات محددة لانضباط الحكم القضائي، الأمر الذي لا يتحمله القطاع المالي الحساس جدا، ولعدم تحمل القطاع المالي الحساس للتذبذب وعدم الوضوح في حكم الموضوع، إضافة إلى تأثير ذلك في اختلاف الأحكام وعدم استقرار المبادئ .

نأتي للسؤال الثالث؛ ما الحل؟ هل الحل في ضم هذه اللجان إلى القضاء العام؟

الحقيقة إنني متخوف جدا من مثل هذه الخطوات (حتى في تحول القضاء التجاري إلى القضاء العام فضلا عن اللجان)؛ قبل الإصلاح التشريعي للقضاء والتأهيلي للقضاة، وسبق أن كتبت في هذا الموضوع تحديدا، الأمر الذي يجب أن يخضع للاختبار لعدة سنوات، ومن ثمّ يمكن التأكد من سلامة الإجراء. أما قبل الإصلاح وتغير الوضع الحالي فإنني أحذر جدا من مثل هذه الخطوة التي قد يترتب عليها كثير من المشكلات والمخاطر. وكلي أمل وتفاؤل في قدرة الكفاءات الحالية في القضاء لأجل تهيئة القضاء وتحديثه بشكل يتواكب مع الحاجة والعصر -بإذن الله.

كاريكاتير

الحياة

المصدر: جريدة الحياة
الاربعاء 8 ربيع أول 1438هـ - 7 ديسمبر 2016م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/18941719

المدينة

المصدر: جريدة المدينة
الاربعاء 8 ربيع أول 1438هـ - 7 ديسمبر 2016م

http://www.al-madina.com/node/711763